

الصعود من الهاوية

الطلب الداخلي، فيتحسين وضع القطاعات الحيوية في شكل مقبول، ويعوض قسم من الخسائر المتركمة في القطاعين الصناعي والزراعي، كما يتحرك القطاع العقاري وتحسين توقعات المستهلكين.

توازياً، القيام بإصلاحات هيكلية وبنوية

بالتوازي مع إطلاق عجلة الاقتصاد على المدى القصير، تدعو ورقة التّيار الوطني الحرّ إلى إنجاز الإصلاحات الهيكلية من دون تزيّد، بهدف خفض الدين العام نسبة للناتج، ورفع الفائض الأولي في الحسابات المالية للدولة، فضلاً عن تطوير البنية التحتية في شكل جوهري (عبر إنشاء شبكة قطارات تغطي المحافظات الست، وتوسيع مطار رفيق الحريري الدولي وإنجاز فرع آخر له، وتنفيذ مشروع إيسار ولينور، واستكمال إنجاز خطة الكهرباء قبل عام 2020، وبدء باستخراج النفط والغاز، وإعادة ترميم الخسائر البيئية المتركمة بما فيها تعبيد ما دمرته الكسارات وأحرقته النار...).

إن خفض الدين العام نسبة للناتج المحلي أولوية في ذاتها. فمع تخطّي هذا الدين حدود الـ150% من الناتج، وارتفاعه في شكل مرطد من سنة إلى سنة، ومع ترفاق الارتفاع في الدين العام مع ارتفاع الديون الخاصة للأفراد والشركات، أصبح واجباً كسر الحلقة المترابطة بين العجز في حسابات المالية العامة، وارتفاع الفائدة، وانخفاض الاستثمار، وارتفاع هجرة اليد العاملة الماهرة التي تساهم بتمويل العجز في الميزان التجاري، كما أصبح لزاماً تصحيح الخلل الضريبي عبر إعادة توزيع الأعباء، فتنخفض مساهمة المجتمع في الجهد الضريبي (أي الضرائب غير المباشرة التي تطل جميع الشرائح بمعزل عن مداخيلها)، مقابل تحويل جزء من العبء إلى الأرباح (أي الضرائب المباشرة)، مع التشديد على عدم رفع نسبة الضرائب (باستثناء ما أقرّه مجلس النواب مؤخراً والذي نتج عن توافق القوى السياسية منذ عام 2015).

لفتني في هذا المجال تساؤل البعض عن كيفية رفع إيرادات الدولة من 19% إلى 26% من الناتج من دون رفع النسب الضريبية، بل على العكس مع إعادة النظر في عدد من الإجراءات الضريبية التي تطل المواطنين (ضرائب غير مباشرة).

إن الإجابة المقتضبة على هذا التساؤل هي عبر الالتزام والتحصّل الضريبي، اللذين من شأنهما دفع الإيرادات بما لا يقل عن ملياري دولار سنوياً. (يمكن في هذا المجال العودة إلى كتاب الأستاذ منصور بطيش عن المالية العامة والذي اعتمد في ورقة التّيار الوطني الحرّ لدى صياغة الجزء المتعلق بالنظام الضريبي).

تصحيح متدرج للاختلالات، كي لا يكون التصحيح حكماً

أشرت في بداية المقال إلى المصالح المتضاربة للفئات الاقتصادية والاجتماعية، التي يسعى كل منها للحصول على منافع تخطّي مساهمته في حجم الناتج المحلي أو في تحديث الاقتصاد (نذكر على سبيل المثال المصالح المتضاربة للأجراء والبنوك وأصحاب المهن الحرة وللمتعاقدين وللقضاة...).

بين العلم الحديث أن التضارب في مصالح الفئات المختلفة يأخذ أشكالاً أكثر حدة عندما يدخل الاقتصاد حلقة من الانكماش في النمو وارتفاعاً في معدلات الديون، فتلجأ كل فئة إلى الدفاع عن امتيازاتها من دون الأخذ بالاعتبار درجة المخاطر التي تحيط بالاقتصاد وبمصالح هذه الفئات بالذات.

لعل أكثر ما يجعل من ورقة التّيار الوطني الحرّ المخرج الملائم لانتعاش الاقتصاد وبناء المستقبل هو في طرحه بدائل «ناعمة» وطرقاً فرعية تسمح بالخروج من نفق الأزمة، فتعود جميع الفئات عن بعض قليل من امتيازاتها (وهي في قسم منها غير محقة)، بدل أن يأتي التصحيح على حساب الجميع، وهو ما أشار إليه رئيس التّيار الوطني الحرّ لدى إعلان الورقة.

إن حدوث صدمة خارجية – أكانت في التدفقات التمولية أو في سعر الصرف أو في تمويل العجز الحكومي أو في ارتفاع معدل الفوائد العالمية – من شأنها إحداث ضرر بالغ بجزء كبير من اللبنانيين، إذ يخسر مساهمو البنوك آنذاك قسماً من رساميلهم (نتيجة انكشاف البنوك على الدين العام وعلى القروض العقارية)، ويخسر الأجراء ما حصلوا عليه نتيجة لسلسلة الرتب والرواتب (بفعل انخفاض سعر الصرف)، ويخسر المودعون جزءاً من ودائعهم، ويخسر التجار جزءاً من ديونهم ومن حجم الأعمال في السوق، ويخسر المطورون العقاريون استثماراتهم...

في المقابل، تطرح ورقة التّيار طريقاً لتفادي الصدمات الخارجية، وترسم سبيلاً إلى خلق مئات الآلاف من فرص العمل لليد الماهرة، كما تحمي الطبقة المتوسطة وتزيل الأعباء عن غير المقتردين، والأهم أنها تجعل اللبنانيين واللبنانيات يحلمون بإنجازات يمكن تحقيقها، وبنية تحتية وتكنولوجية منطوية، ومناطق نائية تعج بالناس والحياة، ومعاهد وجامعات تركز على البحث العلمي وعلوم المستقبل، وبيئة سليمة. أضف إليه أنها تضع الإنسان في قلب «الحلم – الممكن» الذي لا يتطلب إلا إرادة طيبة ورسالة سياسية وتصميماً على جعل حياتنا أفضل وأجمل.

شريك قرداحي

أعلن التّيار الوطني الحرّ، في 13 تموز الماضي، خطته الاقتصادية للمرحلة المقبلة ورؤيته المتوسطة المدى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. جاء الإعلان في سياق حلقة متواصلة من الاهتمام بالواقع الاقتصادي والمعيشي، بدءاً من وثيقة بعدا التي أولت الشأن الاجتماعي حيزاً مهماً، مروراً بمؤتمر مساعدة الشركات المتوسطة والصغرى الذي نظّمته وزارة الاقتصاد والتجارة، وعلى مقربة من انطلاق مؤتمر الطاقة الوطنية اللبنانية.

لحظت الورقة إجراءات قصيرة الأمد تساعد على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني والدفع باتجاه الخروج من الانكماش الذي يضرب معظم القطاعات، إلا أن أهميتها الأساسية تكمن في تركيزها على الاقتصاد الحقيقي وعلى إحداث قفزة نوعية في الاقتصاد اللبناني، تسمح له أن يتحوّل تدريجياً من اقتصاد يقوم على جذب الودائع بشكل مستمر لتمويل العجز المتراكم في الميزان التجاري والحساب الجاري والمالية العامة – مع ما يترافق مع هذه الاختلالات من مخاطر مالية وهجرة لليد العاملة الماهرة وتراجع في الإنتاج وارتفاع في الدين العام والخاص – إلى اقتصاد مُنتج للسلع والخدمات الذكية وللتبادلات المفتوحة بعيداً من الاحتكارات، بما يؤدي إلى:

- أولاً، خلق فرص عمل مُستدامة لليد العاملة الماهرة.

- ثانياً، خفض العجز التجاري وعجز الحساب الجاري.

- ثالثاً، تشجيع الابتكار والاستثمارات المنتجة التي لا تقود إلى الفقاعات.

- رابعاً، خفض الدين العام ورفع القدرة الائتمانية للحكومة وللقطاع الخاص.

- خامساً، لعب دور محوري في الاقتصاد الإقليمي، سواء مع الدول العربية أو مع الشركاء الأوروبيين في الضفة المقابلة من المتوسط.

تفادي الصدمات الخارجية

بالإضافة إلى تركيزها على الاقتصاد الحقيقي، وعلى الاستثمار الكبير في البنية التحتية، وتطوير المناطق البعيدة، وتحرير الأسواق الداخلية تماشياً مع متطلبات الاقتصاد الحديث، وضعت الورقة في سلب أولوياتها ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي صدمة خارجية في تمويل الحساب الجاري أو في تدفقات ميزان المدفوعات أو في سعر الصرف أو في معدل الفوائد العالمية، لما يُمكن أن تسببه هذه الصدمة من ضرر على النظامين المالي والاجتماعي، ولما ينتج عنها من تداعيات خطيرة على حياة اللبنانيين وعلى أمنهم الاجتماعي ومصالحهم.

لذلك، وضعت الورقة في سلب أولوياتها ضرورة إعادة بناء الطبقة المتوسطة، ليس فقط لأنها العمود الفقري للاقتصاد، بل أيضاً لأن تماسكها أساس في المحافظة على تركيبة لبنان المتنوعة ووقف الهجرة ورفع حجم الناتج المحلي، ما يقود إلى دخول لبنان خلال السنوات الخمس المقبلة إلى نادي الدولة المرتفعة الدخل.

جاءت ردود الفعل إثر إعلان الورقة هادئة، وأجمع معظم من علق عليها على علميتها وتجردها، وعلى الجرأة في مقاربة عدد غير قليل من المسائل التي تتفادى الأحزاب عادة التعامل معها، بسبب تضارب مصالح الفئات التي تكوّن المجتمع والتي تشكل البيئة الحاضنة لهذه الأحزاب.

ما استوجب الترحيب بهذه الورقة هو توجُّس معظم اللبنانيين من الواقع الحالي، والقناعة التي تشكلت عبر السنوات الماضية لدى الرأي العام أن النظام الاقتصادي الحالي – الذي يسعى إلى المواءمة بين مصالح قوى عديدة لا تلتقي في ما بينها إلا على المحافظة على امتيازاتها – لا يمكن إلا أن يطيل أمد الأزمة الحالية من دون أن يكون في الأفق مخرج أو باب للأمل. ولعل أكثر ما يُعبّر عن توجُّس اللبنانيين هو ما عبّر عنه رئيس التّيار الوطني الحرّ، جبران باسيل، عند إعلان الورقة، إذ قال صراحة أن البديل من الإصلاحات الهيكلية هو الإفلاس.

أولوية تنشيط الاقتصاد

وضعت ورقة التّيار الوطني الحرّ خطة عملية لتحفيز النمو الاقتصادي على المدى المنظور، عبر إطلاق سلسلة من المشاريع المبررة من الحكومات المتعاقبة والتي يتوافر لمعظمها التمويل الداخلي والخارجي، ومُعظم هذه المشاريع عمل عليها وزراء التغيير والإصلاح وتعاونوا على إتمام خطتها مع الجهات المانحة.

كما يترافق إطلاق المشاريع مع حزمة من الإجراءات الإدارية والتنفيذية التي تسهّل المبادرة الفردية وتخفّف من التعقيدات غير اللازمة التي تقيد بيئة الأعمال.

يسمح المشروع بإنجاز الخطوات القصيرة الأمد وإعطاء دفع للنشاط الاقتصادي، قد يصل إلى نقطتين من النمو الإضافي للناتج المحلي بنهاية عام 2018، ما يقود، وبشكل ملحوظ، إلى الحد من التداعيات السلبية لأزمة النزوح السوري ولضعف



أصحاب المنتجات البحرية: سيكون لنا موقف

في اتصال مع «الأخبار»، يقول رئيس نقابة أصحاب المنتجات البحرية جان بيروتو إن النقابة لم تطلع بعد على الشكل النهائي للقانون، لافتاً إلى أن النقابة سيكون لها موقف ورأي فور الاطلاع عليه، علماً بأن ممثلين عن النقابة كانوا قد حضروا الجلسات الأولى عند بداية صياغة القانون. يرى بيروتو أن النقابة تعترف بضرورة دفع المتوجبات عليها، لافتاً إلى أن «الدولة في النهاية ستفرض ما تراه وستنفذ، ولكن سيكون لنا موقفنا ورأينا. لكننا نستبعد أن يكون هدف الدولة هو ضرب القطاع السياحي».



استعمال مصطلح «الغرامات»، اللافت في مسألة إغفال ذكر الإشغال المؤقت السنوي، هو أنه ينعكس على آلية الدفع، يقول خبطار الذي أطلع على القانون، إن آلية الدفع غير واضحة وغير مفهومة، «لم نعرف مثلاً إذا ما سيتم دفع الغرامات مرة واحدة، أو بشكل سنوي»، لافتاً إلى أن هذه النقاط تترك علامات استفهام يجب البحث فيها. أما النقطة الأهم التي يُشير إليها فهي تتعلق ب«تغيب السردع الجدي عن النصوص وإغفال قانون العقوبات»، لافتاً إلى غياب مقاربة الحفاظ على الملك العام البحري عن طريق تحريرها من كل إشغال غير مرخص وعدم إعطائه طابع الشرعية.

يرد في البند السابع أنه «يعتبر الشاغل الذي لا يخلي المساحات المشغولة معتدياً وتطبق عليه القوانين الجزائية التي ترعى هذه الأوضاع»، يرى المصدر القضائي أن هذا البند «لا يعد رادعاً فعلياً للمعتدين، ذلك أن جميع المعتدين على الأملاك العامة تطبق عليهم المواد الجزائية التي ترعى التعدي على الملك العام ولا يجري إخلاؤهم وبالتالي، فإن هذا البند لا يضيف شيئاً إلى الوضع الحالي ويبقى المخالف مخالفاً دون تسوية».